

يقضي بتوجه وفود لدول العربية التي تشهد اضطرابات من أجل مشاركة المرأة هناك آلامها ومعاناتها

دورة أسكوا تتبنى إعلان الكويت المناهضة للعنف ضد المرأة

دارين العلي

تحتت الدورة السادسة للجنة المرأة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) التابعة للأمم المتحدة التي عقدت يومي الرابع والخامس من ديسمبر الجاري (إعلان الكويت المناهضة للعنف ضد المرأة) في مسعى لترسيخ احترام حقوق الإنسان ووضوون الكرامة الإنسانية.

كما دعت الدورة التي نظمتها لجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء برئاسة الشبيخة لطيفة الفهد تحت رعاية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء إلى تفعيل مبادرة الكويت لمكافحة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله بالتعاون مع الدول الأعضاء من خلال تكثيف جهود تحليل هذه الظاهرة في المنطقة العربية واقتراح السياسات العامة والإجراءات المناسبة للحد منها. وتقتضي المبادرة التي طرحتها الشبيخة لطيفة الفهد بتوجه وفود إلى الدول العربية التي تشهد موجة اضطرابات وتطورات سياسية وأمنية من أجل مشاركة المرأة العربية هناك آلامها ومعاناتها مشاركة حقيقية والتعرف على هومومها وتلمس مشاكل المرأة ودراسة أوضاعها واحتياجاتها عن قرب وتبني قضيتها في المحافل العربية وحشد الجهود لمساعدتها على تقديم الحلول الناجزة والعاجلة.

ويدين إعلان الكويت جميع أشكال العنف الذي يستهدف المرأة وأمنها وحقوقها في المشاركة في جميع نواحي الحياة باعتبارها انتهاكاً صارخاً لأسيط المبادئ الأخلاقية والقيم الدينية. كما يؤكد أن الانتهاكات ومظاهر العنف لا يقتصر ضررها على المرأة فحسب بل تضر المجتمع بأسره وتناقل من مصادفة أنظمتها وتوقع مسيرته.

ويشدت الإعلان على الالتزام بتوفير حماية المرأة وجميع حقوقها الإنسانية وتوقيع مساححة أمان لها لتحقيق العدالة والدفاع عن موقعها ودورها كإنسانة فاعلة في المجتمع والدعوة إلى اتخاذ تدابير محددة لإرساء قواعد وإجراءات واضحة تحدد المسؤولية عن أعمال العنف ضد المرأة وتحد من حالات العنف من المساءلة والعقاب في هذه الجرائم. ويعبر الإعلان عن المساندة والتضامن مع النساء في فلسطين وجميع الأراضي العربية المحتلة في نضالهن المستمر ضد الاحتلال والعمل على وقف الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة ابصفة عامة والمرأة اللاجئة بصفة خاصة أثناء الحرب والنزاع المسلح ودعوة إلى معاقبة مرتكبيها كما أوصت لجنة (أسكوا) في ختام اجتماعاتها الدول الأعضاء بمواصلة خططها الوطنية وقوانينها مع التزاماتها الدولية وتصديق الاتفاقيات الدولية التي تعزز المساواة بين الرجل والمرأة ورفع التحفظات وبالأخص اتفاقية القضاء على



(سعود سالم)

استهداف المرأة

في عملية التمكين

والتوعية والتدريب

والعمل على

إشراك الرجل في

المبادرات الوطنية

لمكافحة العنف

ضد المرأة

الإعلان يشدد

على الالتزام بتوفير

حماية المرأة

وجميع حقوقها

الإنسانية وتوفير

مساححة أمان لها

لتحقيق العدالة

جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوتوكول لاتها الاختيارية وبرتوتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال. ودعت كذلك الدول الأعضاء إلى استهداف المرأة في عملية التمكين والتوعية والتدريب وكذلك العمل على إشراك الرجل في المبادرات الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة بشكل عام وفي دورات لجنة المرأة التابعة لأسكوا بشكل خاص. كما حثت على دعم ومساندة المرأة الفلسطينية والمرأة العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي وتقديم يد العون والمساندة للمرأة العربية في ظل الصروب والنزاعات المسلحة. وفي ختام الاجتماعات التي تعقد كل عامين تقدم الوفد الفلسطيني بطلب لاستضافة الدورة السابعة للجنة المرأة (أسكوا) معرباً عن الأمل بأن تعقد في القدس وهي عاصمة لدولة فلسطين.

وقدمت رئيسة مركز المرأة (أسكوا) سميرة عطالله خلال الاجتماعات إيجازاً عن المركز ورؤيته والإنجازات التي حققها منذ تأسيسه في عام 2003 إضافة إلى الأهداف التي يسعي إليها في ظل التحديات التي تواجه المركز سواء عبر (أسكوا) أو من خلال القضايا الإقليمية.

وشددت عطالله على ضرورة العمل للوصول إلى المساواة بين الجنسين على الرغم من ضعف الإرادة السياسية لإزالة التفرقة بين الجنسين إضافة إلى أهمية إدراك مؤشرات النوع الاجتماعي والأخذ بعين الاعتبار الصراعات القائمة وتأثيرها على المرأة مشيرة إلى أهمية مراجعة قضايا المرأة من خلال إعلان عام 2015.

وأكدت أهمية وضع سياسات وقوانين تستجيب لحقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى تواجدها في مواقع صنع القرار وقررتها في الحصول على الموارد الاقتصادية وفرص العمل. ودعت إلى إعداد دراسات معمقة حول أولويات المرأة وربطها بالسياسات العامة وتوفير أدوات الدعم وتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة من خلال العمل الوثيق

على الفساد بشكل خاص:

1 - نرصد مزيد من القلق عنفا متزايداً يستهدف المرأة ويهدد سلامتها وأمان عيشها وينكر عليها حقها في أن تكون عنصراً فاعلاً حيث باتت أشكال هذه وسيلة وأداة لإعاقة مشاركة المرأة في مسيرة التغيير البناء والتحول.

2 - ندين جميع أشكال العنف الذي يستهدف المرأة وأمنها وحقوقها في المشاركة في جميع نواحي الحياة باعتبارها انتهاكاً صارخاً لأسيط المبادئ الأخلاقية والقيم الدينية.

3 - نؤكد أن هذه الانتهاكات ومظاهر العنف لا يقتصر ضررها على المرأة فحسب بل تضر المجتمع بأسره وتناقل من مصادفة أنظمتها وتوقع مسيرته في عالم يحتاج إلى طاقة جميع أبنائه وبناته في مشروع التقدم والرفق الإنساني.

4 - نؤكد أن التزامنا بتوفير حماية المرأة وجميع حقوقها الإنسانية وتوفير مساححة أمان لها لتحقيق العدالة والدفاع عن موقعها ودورها كإنسانة فاعلة في المجتمع وتدعو إلى اتخاذ تدابير محددة لإرساء قواعد وإجراءات واضحة تحدد المسؤولية عن أعمال العنف ضد المرأة وتحد من حالات الإفلات من المساءلة والعقاب في هذه الجرائم.

5 - نعلن التزامنا بالعمل على تثقيف الحق في الحياة والسلامة الجسدية وضوون الكرامة الإنسانية دون أي تمييز بصفته مبدأ أساسياً في التشريعات والسياسة والاجتماع والثقافة فلا يجوز تحت أي ذريعة أن ينكر على أي فرد حقه في العيش الأمان والكرام في المستقبل أفضل تسوده العدالة الاجتماعية المساواة من بين الجنسين.

6 - نؤكد على مساندتنا وتضامنا مع النساء في فلسطين وجميع الأراضي العربية المحتلة في نضالهن المستمر ضد الاحتلال والحصار ونحيي صمودهن في المقاومة والتمسك بالحق في حياصة كرامة خالية من جميع أشكال العنف.

7 - نعمل على وقف الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة بصفة عامة والمرأة اللاجئة بصفة خاصة أثناء الحرب والنزاع المسلح وتدعو إلى معاقبة مرتكبيها.

8 - نرحب بمبادرة الكويت لتكثيف الجهود المتعلقة برصد وتحليل ظاهرة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية ونطلب من الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا العمل على تفعيل هذه المبادرة بالتعاون مع الدول الأعضاء.

9 - نتمنن عالياً حول لجنة العمل، والتي تعقد دورات الأليات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج الوطنية من خلال تقديم التدريب وبناء القدرات والمسائل التقنية والاستشارية والدراسات وإمكانيات التواصل وتبادل الخبرات والاستفادة من الدروس المكتسبة والخبرات الناجحة في هذا المجال.

التوصيات الخاصة بالدورة السادسة للجنة المرأة

- مراجعة بعض الموروثات الثقافية بهدف فرزها لإبراز الإيجابيات الداعمة للمرأة ومكافحة المناهضة لها والمعيقة لتقدم المرأة وتطورها.
- مواومة خططها الوطنية وقوانينها مع التزاماتها الدولية وعلى تصديق الاتفاقيات الدولية التي تعزز المساواة بين الرجل والمرأة ورفع التحفظات وبالأخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوتوكولاتها الاختيارية وبرتوتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال.
- حث اللجنة الدول الأعضاء على تكثيف الجهود لتنفيذ منهاج عمل بيجن بشموليته وإعداد التقارير الوطنية الخاصة بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذه بحلول بيجن + 20 والتعاون مع الأمانة التنفيذية في إطار مساندة المرجعية الإقليمية.
- سن وتفعيل قانون إطار لمكافحة العنف ضد المرأة ويشمل (1) تعزيز الحق في حياة خالية من العنف، (2) التحقيق في جرائم العنف ومعاقبة مرتكبيها، (3) توفير خدمات الحماية للضحايا، (4) التعاون على الضحايا، (5) الرقابة من العنف ضد المرأة.
- استهداف المرأة في عملية التمكين والتوعية والتدريب وكذلك العمل على إشراك الرجل في المبادرات الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة بشكل عام وفي دورات لجنة المرأة التابعة لأسكوا بشكل

القانون بالسعودية لا يفرق بين الرجال والنساء

إلا منذ 50 عاماً، وفي التعليم العالي بلغ عدد الخريجات الإناث ما يزيد على 59 ألف خريجة وهذا يفوق أعداد الخريجين الذكور، كما ترعى المملكة الموهوبات من خلال مشاريع مؤسسة الملك عبدالعزيز للموهبة من خلال مشروع الألبديا الوطني للإبداع العلمي. وأشارت إلى أن المملكة العربية السعودية استحدثت تخصصات متنوعة للمرأة في الجامعات السعودية مثل الإعلام والسياسة والهندسة، كما وصلت نسبة المتبعثات لأجارج المملكة إلى 30% من مجموع الدارسين في برنامج الملك عبدالله للابتعاث.

قالت رنا بنت جميل بن عبدالله طيبة رئيسة قسم التطوير والاستشارات بمكتب الإشراف الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية أمام الدورة السادسة للجنة المرأة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «أسكوا» التابعة للأمم المتحدة إن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية لا يفرق بين الرجال والنساء، وعددت المجالات التي تميزت فيها المرأة السعودية حيث قالت إن نسبة الأمية قد انخفضت لتصبح 8,6% للإناث و5% للذكور ويعتبر هذا تطوراً كبيراً إذ وضع في الاعتبار أن تعليم البنات لم يبدأ في المملكة

توصيات الأمانة التنفيذية لأسكوا

- السعي لتفعيل مبادرة الكويت لمكافحة العنف ضد المرأة بكل أشكاله الخاصة بتكثيف جهود التحليل لهذه الظاهرة في المنطقة العربية واقتراح السياسات العامة والإجراءات المناسبة للحد من هذه الظاهرة.
- دراسة موضوع الزواج المبكر وزواج القاصرات وتأثيره على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات في المنطقة العربية.
- بناء قدرات العاملين في مجال تقديم خدمات الحماية لضحايا العنف ضد المرأة عبر تطوير دراسات وأدوات تستند إلى المعايير الدولية الخاصة في هذا المجال.
- الاستمرار في تعزيز قدرات الأليات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج الوطنية من خلال تقديم التدريب وبناء القدرات والمسائل التقنية والاستشارية والدراسات وإمكانيات التواصل وتبادل الخبرات والاستفادة من الدروس المكتسبة والخبرات الناجحة في هذا المجال.
- تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على العمل على تفعيل ورصد تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن 1325/25 حول المرأة والسلام والأمن من خلال بناء قدرات الأليات الوطنية وأعضاء البرلمان والمجتمع المدني وتبادل الخبرات والاستفادة من الدروس الناجحة في هذا المجال بالاستمرار في توعية صانعي القرار بالصكوك الدولية.
- العمل على التخصير للمراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج بيجن + 20 بالتعاون مع الدول الأعضاء بالشراكة مع جامعة الدول العربية بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية ومنظمات المجتمع المدني.
- إدراج مواضيع تتعلق بأوضاع الفتيات والنساء اللاجئات والنازحات وبدور المرأة في المراحل الانتقالية ضمن أولويات العمل المطروحة.
- العمل على تطوير البيانات الخاصة بالدور الاقتصادي للمرأة في المجتمع.

رئيسة هيئة الأسرة السورية قالت إن مشاركتها في مؤتمر المرأة بالكويت جاءت بدعوة من الاسكوا

إنصاف حمد لـ «الأنباء»: ما يجري في سورية حرب بالوكالة بين دمشق ومجموعة دول

دارين العلي

قالت رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة د.إنصاف حمد إن مشاركة الوفد السوري في الدورة السادسة للجنة للمرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة التي عقدت نهاية الأسبوع الماضي في الكويت جاءت بصفتها من الدول الأعضاء في الاسكوا، لافتة إلى أن سورية في هذه الدورة تأتي ضمن مشاركة وفود الدول الأعضاء على مستوى وزاري لان الهيئة السورية لشؤون الأسرة بمنزلة وزارة للأسرة وتعتبر الألية الوطنية المعنية بقضايا الأسرة عموماً والمرأة بشكل خاص.

ولفتت في تصريح لـ«الأنباء» على هامش الدورة أن هيئة الاسرى في بلادها هي الجهة التي تعد التقارير للأمم المتحدة حول قضايا المرأة للاتفاقيات الدولية ك«بيجين» والاسكوا والطفولة وهي جهة تضع السياسات والاستراتيجيات للأسرة وتجرى الدراسات والأبحاث وتقتراح تعديل التشريعات وتجرى محلات توعية فيما يخص المرأة والأسرة والطفل كما تعمل بالشراكة مع الجهات الحكومية



(سعود سالم)

جامعة الدول العربية

ومنظمة التعاون

الإسلامي الجبهتان

الوحدتان اللتان

جهدتا عضوية

سورية بينما لم

تفعل منظمات الأمم

المتحدة

وشددت على أن كل منظمات الأمم المتحدة تتعامل مع الحكومة بشكل رسمي، مؤكدة ان الحكومة السورية تعرف تماماً مع من تحاول أن يخترق حدودا لكل من يحاول أن يخترق سيادتها، ومادامت منظمات الأمم المتحدة تحترم سيادة للدولة وتخطبها كحكومة تمثل الدولة السورية فنحن نتعامل معها معاملة بالمثل وأي منظمة أخرى تحاول أن تخترق أو تلحق على المسألة تتعامل معها بالبرقية المناسبة معربة عن أسفها ان جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي هما الجهتان الوحيدتان اللتان جمدتا عضوية سورية كدولة وحكومة، لافتة الى انه عملياً هناك عمل مع جامعة الدول العربية مشترك مع الاسكوا وبالتالي عندما تدخل سورية في الجهد المشترك في الاسكوا وكأنما الجامعة موجودة ولكن من وراء الباب، ولكن تعاملنا الرسمي مقطوع معها تماما.

وعن أهمية حضور سورية في منبر دولي كهذا قالت أنه مهم للشرح القضية السورية المغيبة بجانبها الموضوعي والواقعي بينما يحضر جانباها المغبر والمزيف والمضلل لان

صوت سورية الاعلامي تم تخييبه عبر حجب القنوات السورية عن الأقطار الصناعية، ومن ثم ما ينقل في الرأي العام- وأنا أفهم ولا لومه- ما ينقل له حقيقة مضللة وكل ما هو مزيف وغير حقيقي عن الوضع السوري أو رؤية جانب واحد غير دقيق. ولفتت الى ان هذه المشاركة فرصة لشرح الموقف السوري والتحدث عن التحديات التي ومعاناتها والتحديات التي تواجهها خلال هذه الازمة من تحديات اقتصادية بسبب تدمير المعامل، ففي سورية 135 ألف ورشة ومعامل تم تدمير أكثر من 65% منها ما يعني فقدان مئات الألاف وملايين فرص العمل والزواج الذي أدى الى فقدان المدخرات وفقدان المعيل بسبب عمليات القتل واستهداف الأبرياء والمدنيين من تفجيرات وسيارات مفخخة وانتحارين وقذائف هاون ومدافع تقوم بها الجماعات المسلحة بالجملة.

وقالت انه للأسف ما هو شائع وسائد ان هناك معارضة مسلحة، واكثر كذبة في العالم هي كذبة المعارضة المسلحة، لأن المعارضة المسلحة لا يوجد شيء في الحقل السياسي اسمه

معارضة مسلحة، بل معارضة سياسية مدنية سلمية وكل من يحمل السلاح في وجه دولته منتمر ومن واجب الدولة أن تواجهه وتضعه من ان يهدد أمن الآخرين وهذا في القانون الدولي وعند جميع الدول. ولفتت الى انه عندما واجهت بريطانيا أحداث شغب لثلاثة أيام هدد رئيس الوزراء ديفيد كامبرون من البرلمان بانزال الجيش للشارع في اليوم الرابع، وفي فرنسا تم قمع الانتفاضات وهذا مفهوم باعتبارها واجب الدولة، فالتعبير عن الرأي شيء التهديد الأبرياء وتدمير المنشآت والبنى التحتية شيء آخر. ولفتت الى ان الدورة كانت فرصة للحديث عن التحديات التي تواجهها المرأة السورية وفقدانها للأمن والأمان، ففي سورية كانت المرأة تتحول في منتصف الليل دون خوف، اقل دول العالم كانت من حيث الجرائم وكانت الدولة الاربعة في الأيمن والأمان، وشكلت وجهة سياسية بالقتل والتفجير بالخطف وباتتياز الأنا بسبب الخطف والقتل والتفجير بالخطف هناك شعور كبير بالخوف، وفقدان المرأة للأمن والأمان حد من حركتها ولقص فرص

تعليمها وعملها. ولفتت الى استهداف الجماعات المسلحة الإرهابية للمدارس والمستشفيات، فآكثر من 30% من مدارس البلاد خارج الخدمة الآن والمستشفيات والمستوصفات، أصبحت النساء تمتوت على الطرقات لأنها لا تستطيع الوصول الى المستشفى وإذا وصلت ربما تواجه فقدان الأدوية ولا تستطيع ان تتلقى العلاج، 70% من معامل الأدوية دمرت بعدما كانت سورية متكفية ذاتياً وتصدر. الأدوية التي كانت من أفضل الأدوية بشهادة المنظمات عالمية، مشيرة الى انه «منذ 25 عاماً دفنا شلل في البلاد التي في سورية وبغداد لا يوجد في سورية من باستكان مع المرتزقة الذين يقاتلون مع المسلحين».

وشددت على ان المرأة تواجه تحديات تتعلق بالعقوبات الاقتصادية التي هي جائزة ومحكمة دولياً باعتبارها عقوبات من طرف واحد والتي تنهال من الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية أيضاً والتي تستهدف الشعب مباشرة، لافتة الى ان هناك كذبا كبيرا في هذا الشأن، إذ يقولون ان هذه العقوبات لا تستهدف الأغنية والأدوية وهذا